افضل الوسائل

لانهاض السلطنة

﴿ فصل جليل ختم به كتاب تاريخ الحرب البلقانية للبساني ﴾

خطر لنا عند الفراغ من تأليف هذا الكتاب ، أن نستطلع آراء نخبة من أكابر العلماء وفحول الكتاب ، عن أفضل وسيلة تنهض بالسلطنة بعد كبوتها ، وتزيد في يقظة الامة بعد غفوتها . فسألنا من أسعدنا الحظ بالوصول اليه قبيل صدور هذا المؤلف أن يصوغ لنا فكرته الاساسية في أسطر قليلة فتكرموا بتلبية الطلب ، أدامهم الله زهرا نضيرا في بستان العلم والادب . واليك آراءهم مرتبة حسب تواريخ ورودها

(رأي سياسي شهير)

كتب الي عالم كبير لم يشأ أن ينشر اسمه قال « ان الامر عويص جدا لان في السلطنة فواعل كثيرة متناقضة وبعضها خفي . ولقد سمعت مرة المرحوم نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية الاسبق يقول ان لورد دربي ألقى عليه سؤالا مثل سؤالك وطلب منه أن يرتأي رأيا أو يضع مشروعا نافعا للسلطنة العثمانية ، قال نوبار : فأخذت القلم وكتبت « أن ينشأ في السلطنة محكمة مختلطة مستقلة ترفع اليها الشكاوى من المأمورين قضاتهم وتنفذ الحكومة ماتحكم به عليهم »

فما أدق هذا الانتقاد ، وما أرق هذا التهكم ! ...

(رأي القانوني الكبير ، والعالم الاجتماعي الشهير)

سعادة فتحي باشا زغلول

أقرئك السلام وبعد فسؤالك هام ومطلبك أهم

الدولة العلية رعاك الله مجموع يحتاج في سياسته وانهاضه الى حكمة عالية وبصر بالأمور كبير ، فاذا غلب الرأي الهوى ، وبطل التفاضل بين العناصر ، وأقيم وزن العدل وتساوى الناس جميعاً في الحقوق وفي الواجبات ـ واذا خلصت نيات اهل الزعامة وصدقت عزائم ذوي الرئاسة ، ففضلوا مصالح الامة على المنافع الفردية ، وجدّ الكلّ في طلب الاصلاح ، فنشروا التعليم وعنوا بالأمور الاقتصادية ، فاستبقوا لأنفسهم مرافق

البلاد وكنوزها، وذللوا السبل وأمنوا السابلة وقربوا المسافات، ثم ازدرعوا واحترفوا واتجروا فأحرفوا، واذا احكموا نظام الجند وهذبوه ـ لاشك أن الدولة ناهضة من سقطتها، وان الأمة ناشطةٌ من عقالها، وانها نائلةٌ من الحضارة والمناعة مكانا عليا

(رأي العالم العامل الشهير، والصحافي المخلك الخبير)

الدكتور فارس افندي نمر

صاحب المقتطف والمقطم

حضرة الفاضل! ان كان المقصود من « السلطة » في سؤالكم « الحكومة والامة » في حالتهما الحاضرة أي الدستورية فوسائط انهاضها متعددة منها مادي ومنها أدبي ولكل واسطة منها قوة لا يُستغنى عنها، وخصوصاً وسائط العلم والمال. على أن في الحكومة وفي الأمة رجالاً من ذوي العلم وذوي المال فلا يعوزهم ادراك ولا يسار، ولكن الذي ينقصنا هو تربية الحكومة على الاخلاق القويمة، والصفات المنظمة والمرقية لشؤون الهيئة الاجتماعية، حتى نستطيع الاتحاد والتعاون على تدبير أمورنا وإنجاح أعمالنا ونحن جماعات، كما يستطيع كثيرون منا اليوم تدبير أمورهم وانجاح أعمالهم وهم أفراد.

(رأي شيخ الادباء، وكبير الشعراء)

(سعادة اسماعيل صبري باشا)

التوظيف ـ اذا أراد التركي أن يستبقي ما بقي له من ملكه فلا يفرقن بين التركي وسائر الاجناس التي تتألف منها الدولة العثمانية، بل يجب عليه أن يفضل في التوظيف في كل بلد أهل الكفاءة من بنيها، فلا يوظف التركي في بلد غير بلده الاصلي الا اذا كان يتعسر وجود أكفاء مثله من أبناء ذلك البلد، فتعود جميع العناصر التي تتألف منها الدولة حب الراية التي تظلهم، والاراضي التي تقلهم، فيقوم عندئذ وطن عثماني حقيقي يحبونه ويذبون عنه في اليوم العصيب.

التعليم — التعليم من أوجب الواجبات لنهوض الشعب العثماني عما هو فيه، ولا يُراد بالتعليم ان يصبح جميع الافراد من العلماء، بل يكفي أن يكون هناك عدد وافر من المتعلمين يسيرون بالدولة الى مقام الشعوب الراقية، وأن يتعلم باقي أفراد الامة ما يمكنهم من فهم قادتهم وأرباب الرأي فيهم.

العدل — العدل بسيط في معناه صعب في تنفيذه بين الافراد. وأكبر آفاته

الغرض والرشوة . فاذا أرادت الدولة أن يسود فيها العدل فلتصرف كل جهدها في ملاشاة هاتين الآفتين ، ولتحذر من أن تستعين بالاجانب في سن قوانينها وتوزيع العدل بين رعاياها ، ومن أن تطلب غير أبناء بلادها لاقامة العدل وسن القوانين . والا تعذر عليها أن تجد عدلا وطنيا متفقاً مع أخلاق أمتها وعاداتها . وما يقال في العدل يقال أيضاً في سائر فروع الادارة . واذا كانت الحكومة لا تجد مندوحة عن الاستعانة بالاجانب الاكفاء فلا تطلبهم من حكوماتهم ، بل تكلفهم وضع التقارير بعد اختبارهم لحالة البلاد ، ثم تأخذ النافع والموافق لعادات الاهالي من تلك التقارير دون أن تجعل أصحابها موظفين رسميين

(رأي العالم الاجتماعي الشهير)

الدكتور شبلي الشميل

الدولة لا تنهض الا بثلاثة : رجال ومال ووقت ، والرجال بالعلم والتربية ، والمال بالموارد . فهل ذلك متوفر ، ولاسيما الوقت ، وحالنا في الاجتماع كما هي من قلة التكافؤ ، مع ماهو عليه اليوم من شدة التنازع ؟ والجواب على ذلك يدل على المصير

(رأي الاستاذ الفاضل الشهير)

ابو شادي بك

رئيس تحرير جريدة المؤيد

رأيي أن الدولة لا تنهض من سقطتها ولا تعود الى سابق مجدها الا اذا توفر لديها ما يأتي

أولا　تعميم التعليم في أنحاء البلاد وجعل الاولي منه اجباريا

ثانياً　ازالة التنافر بين العناصر ولا يكون ذلك الا بمنح كل ولاية استقلالا اداريا داخلياً حتى يعلم كل فرد ان اجتهاده منصرف الى بلده والى نفسه .

ثالثاً　ايجاد الاكفاء من الموظفين اذ بغير شك ان قوانين الدولة عادلة ولكن تنفيذها معدوم .

رابعاً　اصلاح جباية الضرائب بحيث تكون الضرائب متسلطة على الاعيان لا على الحاصلات وتنظيم أوقات تحصيلها .

خامساً نزع السياسة من افكار الجيش

سادساً تعميم اللغة العربية في جميع الولايات وبين المسلمين بنوع اخص وذلك لان مظهر الدولة اسلامي والقرآن عربي

(رأي العالم الاسلامي الكبير)

السيد رشيد رضا

منشئ مجلة المنار

الدولة كائن حي، يُحفظ وجودها بالسنة التي تحفظ بها حياة سائر الاحياء، وهي سلامة مزاجها في نفسها ووقايته مما يعدو عليه من الخارج

فأما سلامة مزاج دولتنا العثمانية في نفسه فانما يكون باقامة الشرع العادل في القضية، والمساواة في الحقوق بين الرعية، وبناء ادارة المملكة على أساس اللامركزية، وجعل السلطة العليا شق الأُبلمة بين العنصرين الكبيرين فيها ـ العرب والترك ـ بحيث يكونان منها كالعنصرين اللذين يتكون منهما الماء أو الهواء. واما وقايتها مما يعدو عليها من الخارج فهو الآن منوط بدول أوربة الكبرى فهن اصحاب المطامع فيها ومطامعهن متعارضة. وما دامت كذلك كانت الدولة آمنة على نفسها من اقتسامهن اياها بالقوة، فيجب ان تتقي استيلاءهن على البلاد بقوة المال والسياسة، أي بالفتح السلمي، وان تقوي مزاج الامة بالمال والعلم واعدادها للدفاع عن نفسها. فاذا هي فرطت في مرافقها وأملاكها فباعتها للأوربيين، وبقيت على تبذيرها، وتوهمها انها تستطيع ان تحمي نفسها منهن بقوتي الدولة البرية والبحرية الرسميتين، ولم تجعل كل اعتمادها على الامة، فالخطر عليها من الفتح السلمي، أقرب وأقوى من خطر الفتح الحربي.

(رأي الكاتب التحرير الشهير)

داود افندي بركات

رئيس تحرير الاهرام

رأيي في اصلاح السلطنة العثمانية ان تقسم مناطق، وان تكون كل منطقة مؤلفة من العناصر المتفقة في التقاليد، العادات واللغة، فتعطى الاستقلال الاداري تبتّ من أموره كل ما لا يتناول منطقة أخرى أو اكثر من منطقة. ويعين لكل منطقة

مندوب سام يعاونه مجلس ادارة يؤلف من الفنيين في الامور المالية والادارية والقضائية والعسكرية ، ويؤخذ للمركز العام جزء معين من دخل كل منطقة ، وتلغى الضرائب العشرية ، وتقرر ضرائب ثابتة معينة على الاملاك ، وتوضع قوانين للشركات على اختلاف انواعها ، ويوحد القضاء فلا يكون من اختصاص رجال الدين الا الامور الشخصية . فتكون الدولة مؤلفة من ولايات متحدة او مناطق متحدة .

ذلك رأي في انهاض السلطنة بسرعة

(رأي العالم المؤرخ)

جرجي بك زيدان

صاحب مجلة الهلال

العلة الحقيقية في حال الدولة العثمانية اليوم فقر المملكة واضطراب الحكومة . والحكومة الدستورية في أيدي الامة ، والامة العثمانية ضعيفة الاخلاق ، عريقة في الانقسام ، بسبب ما توالى عليها من أعصر الفساد .

أما المملكة ونعني الولايات الباقية منها في آسيا فليس فقرها اصليا فيها ، وكل ولاية منها كانت في بعض الازمان مملكة قائمة بنفسها ، فالعراق كانت وحدها مملكة البابليين والاشوريين ، وبها اعتز العباسيون في ايان دولتهم ، وكانت جبايتها ثلث جباية مملكتهم الواسعة الممتدة من حدود الهند الى شواطئ الاتلانتيكي . وسوريا كانت مؤلفة من عدة دول ثم اعتز بها السلوقيون اجيالا ، وكذلك آسيا الصغرى ، وظلت مدة هي أعظم أركان الدولة العثمانية .

فهذه الولايات اذا أحسنت سياستها وادارتها صارت غنية . وهذا لا يتم والامة كما تقدم . فالوسيلة المثلى للنهوض بالدولة العثمانية انما هي ترقية الشعب ، وهو لا يقدر ان يرقي نفسه رغم استعداده الطبيعي للرقي . وقد يقوم بذلك حاكم عادل عاقل ، انما يشترط أن يكون مستبدا ، وهذا لا يتيسر والحكومة دستورية . فلا بد من الاستعانة بالاجانب ، وأسلم الطرق أن تحالف الدولة العثمانية مع دولة تثق بصداقتها ، فتستعين برجالها على اصلاح حكومتها وترقية شعبها وصيانتها من مطامع الدول الاخرى ، بشرط أن لا يكون لهذه الدولة مطمع في الاستعمار . فاذا وفقت الى ذلك في أثناء أربعين سنة نهضت واسترجعت رونقها .

(رأي الشاعر الكاتب الطائر الصيت)

خليل افندي مطران

أخي — سألتني عما أرتئيه لاصلاح الدولة العلية . فالذي أرتئيه انما هو أمر واحد يلخص في كلمة واحدة : التعليم

منذ عشرين سنة أرقب حوادث الدولة واستقري ما يجري فيها . فالذي بدا لي من شأنها في كل حال : ان الحكام كانوا لا يهتمون باصلاحها اعتماداً منهم على جهل الامة وعلى تسليمها لهم بسبب ذلك الجهل . وان المحكومين كانوا فاقدي الحيلة في التماس ما هو خير لهم وكانوا صابرين على مضض . وربما أومض لهم بارق الاصلاح في احدى المصادفات فتألموا منه تألمهم من الرمد المفاجئ .

فهؤلاء المحكومون ما لم يتعلموا لا يقيمون لانفسهم وزناً ولا يفرقون بين حقٍّ لهم وحقٍّ عليهم . كما أن أولئك الحكام أيا كان جنسهم ودينهم يلبثون أبد الدهر متكبرين لامتهم جانين عليها ، الا حيث تضطرهم الى الاصلاح اضطراراً ، وتأخذ منهم قسراً ما يأبونه عليها اختياراً .

وكل ذلك لا يتم شيء منه الا بالتعليم .

(رأي الكاتب الشهير)

محمد افندي مسعود

حياة الدولة في مستقبلها . ومستقبلها في حكومة كفيلة باسترجاع مجدها المضيع ، وهذه الحكومة لا توجد ، الا متى عرف رجالها قدر انفسهم . فوضعوها فوق عبث الاحزاب .

(رأي الصحافي الخبير والكاتب الالمعي)

سامي افندي قصيري

المحرر في المقطم

لما كانت الدولة العثمانية فيما مضى دولة استبدادية قائمة على حكومة الفرد كانت تقوى بقوة ذلك الفرد وتضعف بضعفه وتسعد بسعده وتشقى بشقائه . أما الآن وقد أعلن فيها الحكم الدستوري مراعاة لاحوال الزمان والمكان وتبدلت

حكومة الفرد بحكومة الامة ، فصلاح الحكومة قائم بصلاح الامة . ولا يكون ذلك في رأيي الا بنشر التعليم الحر بين طبقاتها ، والفصل بين دنياها ودينها ، والتأليف بين عناصرها وطوائفها ، حتى تصبح جميعها كتلة واحدة يحركها من أعلاها الى أسفلها عامل واحد ، هو عامل الوطنية ، وتجمعها من أقصاها الى أدناها جامعة واحدة هي الجامعة العثمانية .

(رأي الكاتب الشهير)

فرح افندي انطون

صاحب مجلة الجامعة

ان سنة التطور (evolution) التي تحكم العالم المادي والعالم الاجتماعي أمر لا مفر منه . فما السبيل الى جعل التطور في السلطنة لها لا عليها ؟ لا أظن أن صديقي المؤلف يكلفني الجواب على هذا السؤال في بضعة أسطر . على ان كل ما يقوله الكاتب ويفكر فيه المفكر في هذا الشأن أمر معلوم ، فما تنقصنا الاقوال ولكن تنقصنا الافعال . فقد يقال « العدل والمساواة وتوسيع سلطة الولايات وقطع دابر الرشوة بحسن اختيار الموظفين وشدة مراقبتهم واصلاح المحاكم وتنظيم البوليس وتقويته وانشاء الطرق الحديدية واستثمار الارض ظهرها وبطنها (الزراعة والمعادن) واحياء الصناعة والتجارة والمستشارون الاجانب وتنظيف الدوائر العليا والدنيا الخ الخ » وكلها اشياء جميلة . ولكني ارى امرا آخر مقدماً عليها وان وجد المال وقوة الارادة لانفاذها وهو ما أسميه « الانسلاخ » أعني به انسلاخ الرجل الشرقي القديم — وكلنا ذلك الرجل — من جلده القديم وروحه القديمة واتخاذه جلداً جديداً وروحاً جديدة . ومعنى هذا بكلام مجرد من الزخرف والخيال تغيير السياسة التي حكمت بها السلطنة وجعلها بوزيتيفست (positiviste) وهنا المشكلة العظمى . فانه يجب بناء أعمال الحكومة على هذه السياسة من غير أن يصدم هذا البناء معتقدات العناصر المختلفة وأوهامها ، أي سوق التطور في طريق هذه السياسة من غير ان يؤدي الى كسر في أعضائها . ورأس سياسة الوزيتيفست أن يفصل الدين عن السياسة الدنيوية عند جميع العناصر العثمانية . وبعد هذا الفصل يمكن الالتجاء الى موحدة الامة وبانية اساس مستقبلها أعني بها المدرسة الابتدائية الالزامية — واحدة لجميع ابناء الامة ، وبعزل عن المذاهب الدينية لتوحيد اغراض الامة واهوائها ما أمكن التوحيد ، وجعلها أمة واحدة لا أمماً مختلفة كما هي الآن .

(رأي الاستاذ القانوني الشهير)

عزيز خانكي بك

يجب ان تبدأ الدولة باعطاء ولاياتها الاستقلال الذاتي الداخلي ثم تجعل الصلة بينها وبين ولاياتها كالصلة بين ممالك المانيا والامبراطورية، أو كالصلة بين الولايات المتحدة الاميركية والجمهورية، ثم تتعاون جميع الولايات على تكوين قوة الدولة البرية والبحرية بمعنى أن كل ولاية تشترك بنسبة ثروتها

هذا من جهة سياسة الدولة من حيث مجموعها . أما رقي الولايات فلا أمل فيه الا بانشاء المحاكم، ووضع القوانين النظامية على الطريقة العصرية، واقامة المدارس، ومد السكك الحديدية، وتوطيد اركان الامن العام، واجراء الاصلاحات العامة اللازمة لكل بلد مثل انشاء السكك الزراعية، وبناء القناطر للري، وتسهيل المواصلات البرية والبحرية، وتعميم بعض النظامات الغربية، مثل التلغرافات والتلفونات وتنظيم البريد داخل الولايات، وتشجيع الاهالي على انشاء الشركات للاستثمار بخيرات هذه الاقطار التي يقال انها كلها كنوز لا تنفد .

(رأي الأستاذ الفاضل الشهير)

اسكندر بك عمون

أصلح نظام للدولة على ما بين العناصر والولايات العثمانية من التباين في الحاجات والاخلاق، والعادات والتقاليد، وعلى ما بين اهليها من التفاوت في الحضارة، ان تجعل ممالك أو ولايات مستقلة في جميع شؤونها الخاصة استقلالا تاما حتى في قوانينها وفي شكل حكومتها، مع ارتباطها جميعاً في الشؤون العمومية على نحو نظام الولايات المتحدة الاميركانية أو الممالك الجرمانية، فتسمى حينئذ الولايات أو الممالك العثمانية المتحدة

ولهذا النظام مزية على كل نظام آخر وهي : انه النظام الوحيد الذي يمكنه أن يجمع بين الولايات والامارات العربية في جزيرة العرب وسائر الولايات الممتازة وغير الممتازة

(رأي الكاتب العلم)

نجيب بك البستاني

أحد مؤلفي وأصحاب دائرة المعارف البستانية

اهم ما يجب لاحياء امر الدولة العثمانية واعلاء شأنها انما هو العدل الصحيح في

الرعية ، واصلاح المالية ، فهما اساس الملك وبهما قوام الدول . ذلك بان تشترك جميع عناصر المملكة على نسبة كل منها الى المجموع ، فيعهد في الوظائف الى ذوي الكفاءة ، وتؤدى الرواتب في مواقيتها ، وتوضع المكوس على ما تطيق الرعية ، وتستثمر المعادن ، وتقام اعمال الري والطرق الحديدية وغيرها على السواء في جميع اقطار البلاد ، وتستعمل الدولة في الاصلاح وتعميم التعليم العلماء الراسخين من الشرقيين والغربيين ، ويكون الانتخاب على ما يضمن لكل ملة العدد النسبي من الاعيان والنواب دون محاباة أو تفاضل . فمتى حصل ذلك توفرت الاموال واتحدت كلمة الجيش ، وساد الامن واستوثقت الرعية من الوازع ، وانتظمت الشورى وحصلت الالفة بين الامم المختلفة ، وانصرفهم القائمين بالامر الى استصلاح الزراعة وترقية الصناعة والعناية باسباب العمران ، ونبذوا الشقاق وصدقوا في حب الوطن وتعاونوا على الامر مخلصين منزهين عن المطامع الشخصية بما يزيد هيبة الحكومة ويؤيد سلطانها

يتم ذلك باذن الله اذا امتنعت الدول عن تعكير الامر على العثمانيين ، وبحري هؤلاء نحو ما تقدم ربع قرن أو ما يزيد ، لتنال النشئة ـ وعليها المعول في الاحتفاظ بعمل الاصلاح ـ من العلم والمدنية والمران على الاعمال ما يضمن للدولة صحتها وعظمتها ، وللعثمانيين اتحادهم واستقلالهم

(رأي الكاتب البليغ)

الاستاذ امين افندي البستاني

سألتني رأيي في الدولة ومصيرها : جاز بالدولة في هذا العام عبرة كبرى لو لم تعتبر بها نالها ما هو اشر منها . وللدولة الآن بقية ملك هو ابعد مدى وامنع حمى واطيب بقعة من جل الممالك الاوروبية ، فهل لها أن تعدل في الباقي من هذا الملك وتمنعه حادثات الدهر ؟ الله اعلم . على أن الدولة لا تجهل اشراط الملك على الملك وما هو سبق له وما هو ذاهب به ، حتى لقد اصبحت الدلالة على وجوه الاصلاح المنشود من مبتذلات الكلام ، وملوكات الافواه والاقلام ، فهل للدولة أن تعمل بما علمها الدهر على حين لم يبق لها من ناصر الا ما تسعى اليه من ترميم هذا الملك العزيز ، والا فقد قضى الله بما لا دافع له ولا مانع له ، وحسبكم الاشارة يا آل هذه الدولة . فاعدلوا بين ضروب الرعية لان دولتكم مستمدة من جملتها لا من اباطيلها وقدموا الكفؤ على غيره مهما كانت نبعته ومنبت اسلته ، واستعملوا الاجنبي

في تدبير ما انهم ضعاف عن تدبيره واسلكوا القصد في عملكم من غير سرف ولا تفريط وخذوا بالجديد الصالح واخلعوا القديم المبتذل ثم اعدوا للملك عدته من رجال ومال ، والله الواقي في هذا الباقي

(رأي استاذنا الاجتماعي الكبير)

احمد لطفي بك السيد

مدير الجريدة

(وصل في آخر ساعة لغياب حضرته عن القاهرة)

راجعت نفسي فوجدتني غير حاصل على المقدمات التفصيلية اللازمة لتكوين رأي صحيح في الوسائل العملية لاصلاح الدولة العلية . وان الذين يستطيعون معرفة هذه الوسائل هم رجال الدولة المشتغلون بسياستها والواقفون بانفسهم على ما اجهله من المقدمات الضرورية لتكون رأي صحيح غير أن لرقي الامم وهبوطها قوانين قد تكفي لتكوين رأي اجمالي ونظري في الاصلاح

مهما كانت الاسباب التي حملت اوروبا على اضطهاد الدولة العلية فلا شك في أن وقوعها في الضعف والهرم هو اهم تلك الاسباب ، وليس يوجد مانع طبيعي يمنع الدولة بعد أن مسها الهرم من استعادة شبابها بالاخذ بالتعليم الحديثة من حيث الحكم والتربية والتعليم وتدبير حالها الاقتصادية على وجه يكفل لها النظام والقوة . ولست اجد في هذا الحاضر ما يرجح كفة توقع الشر في المستقبل على كفة انتظار الخير . فاذا قام العنصر الحاكم باحترام اطماع العناصر المحكومة والنهضة بالامة عن الجمود الى التسابق بجميع الاساليب الحديثة ان في التربية وان في الاقتصاد ، أمكن الحكم بهذه الدلائل على الاصلاح المنتظر . نعم ان لظروف الخارجية دخلا في اصلاح الدولة ولكن العثمانيين هم المسؤلون وحدهم عن اجراء هذا الاصلاح . عليهم عمل ما في قدرتهم والله يتولى امر ما لا يقدرون عليه

(المنار) هذه آراء أشهر حملة الاقلام وعلماء السياسة والقوانين من المصريين والسوريين ، وأكثرهم متفقون في الرأي فيما صرحوا به وما لم يصرحوا ، ولا تكاد ترى خلافا صريحا بينهم الا في مسألة استخدام الاجانب أو استعانة الدولة بهم ، أجازها أو أشار بها بعضهم تصريحا أو تلويحا وحذر منها بعضهم وأهملها الاكثرون . وصرح جماعة بمسألة اللامركزية أو الاستقلال الاداري للولايات أو الاقاليم . ولم يحفل هذا الجمهور بمسألة القوة الحربية ولا البحرية التي تعدها الدولة بتقاليدها الموروثة كل شيء . وقد انفردنا بابداء الرأي في مسألة الدفاع . فلتعتبر بهذه الآراء الامة وان لم تعتبر بها الدولة .